

Distr.: General
1 September 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة السبعون

جنيف، 19-28 حزيران/يونيه 2023

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السبعين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 19 إلى 28 حزيران/يونيه 2023

تقرير مُقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3مقدمة.....	
3الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية.....	أولاً -
3 مؤشر القدرات الإنتاجية لوضع السياسات على أساس الأدلة.....	ألف -
4 تنفيذ نتائج الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.....	باء -
5 الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس.....	جيم -
6 موجز الرئيس.....	ثانياً -
6 الجلسة العامة الافتتاحية.....	ألف -
9 الجزء الرفيع المستوى: فرص وتحديات خفض انبعاثات الكربون في الاقتصاد الأزرق.....	باء -
11 مناقشة عامة.....	جيم -
13 تقرير التكنولوجيا والابتكار 2023: فتح نوافذ خضراء - الفرص التكنولوجية لعالم خفيض الكربون.....	دال -
14 الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا.....	هاء -
15 مؤشر القدرات الإنتاجية لوضع السياسات على أساس الأدلة.....	واو -
17 تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي.....	زاي -
18 الجلسة العامة الختامية.....	حاء -
21 المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة.....	ثالثاً -
21 افتتاح الدورة.....	ألف -
21 انتخاب أعضاء المكتب.....	باء -
22 إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.....	جيم -
22 اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض.....	دال -
22 تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.....	هاء -
23 جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الرابعة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.....	واو -
23 المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها.....	زاي -
24 مسائل أخرى.....	حاء -
24 اعتماد التقرير.....	طاء -
		المرفقات
25 جدول أعمال الدورة السبعين لمجلس التجارة والتنمية.....	الأول -
 موضوع الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والأسئلة التوجيهية للدورة وجدول أعمالها.....	الثاني -
26	
27 جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الرابعة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.....	الثالث -
28 موضوع الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية والأسئلة التوجيهية للدورة وجدول أعمالها.....	الرابع -
29 الحضور.....	الخامس -

مقدمة

عقد مجلس التجارة والتنمية دورته السبعين في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 19 إلى 28 حزيران/يونيه 2023. وخلال الدورة، عقد المجلس 10 جلسات عامة، من الجلسة 1225 إلى الجلسة 1234، في الشكلين الافتراضي والحضوري.

وفي الجلسة العامة الافتتاحية، التزم المشاركون دقيقة صمت تكريماً لرئيس وزراء إيطاليا السابق عقب وفاته.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف- مؤشر القدرات الإنتاجية لوضع السياسات على أساس الأدلة

الاستنتاجات المتفق عليها 577 (د-70)

إن مجلس التجارة والتنمية،

إنذ ينكر بأن عهد بريدجتون دعا الأونكتاد إلى أن يضع ويشجع السياسات التي تدعم القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي في البلدان النامية، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات الدولية المختصة وسائر الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك عن طريق تلبية الاحتياجات بالاعتماد على آليات الدعم ذات الصلة وتشجيع الحوار بين البلدان بشأن ما تبذله من جهود لتحقيق التحول من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة (2)، TD/541/Add.2، الفقرة 127(ش)؛

وإن يشدد على ضرورة وضع القدرات الإنتاجية في صميم نهج للتخطيط الإنمائي ورسم السياسات الإنمائية من أجل القيام بتدخلات طويلة الأجل وشاملة ومتكاملة للتعبيل بالنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة،

وإن يسلم بضرورة أن تعطي البلدان الأولوية لتنمية قدرات إنتاجية جديدة، مع تسخير القدرات القائمة والحفاظ عليها في الوقت نفسه،

1- يرحب بمؤشر القدرات الإنتاجية باعتباره أداة عملية لتوجيه صياغة السياسات القائمة على البيانات والأدلة بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية على نطاق الاقتصاد، والتحول الاقتصادي الهيكلي، والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية؛

2- يشجع الدول الأعضاء التي شاركت في تقييمات الثغرات في القدرات الإنتاجية الوطنية والأمانة على تبادل الممارسات الجيدة في هذه العملية والدروس المستخلصة منها، فضلاً عن أوجه التقدم المحرز في توجيه سياساتها في مجالات الاقتصاد الكلي والصناعة والزراعة والهيكل الأساسية نحو تنمية القدرات الإنتاجية على نطاق الاقتصاد، وهو أمر ضروري لبدء عملية التحول الاقتصادي الهيكلي، مع المعالجة الفعالة للبطالة والفقر وأوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة؛

3- يؤكد أن السياسات والاستراتيجيات الوطنية وآليات الشراكات الإنمائية والدعم الدولي ضرورية للبلدان النامية لبناء القدرات الإنتاجية وكفالة التنوع والتحول الاقتصادي الهيكلي؛

4- يدعو الأونكتاد إلى أن يواصل، بدعم من الشركاء الإنمائيين، دعم البلدان النامية بالاستفادة من الأنشطة التنفيذية الجارية مثل تقييمات الثغرات في القدرات الإنتاجية الوطنية والبرامج الكلية المتتالية بعناية لتنمية القدرات الإنتاجية، فضلاً عن مواصلة التعاون وتعميم المعلومات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

الجلسة العامة 1234

28 حزيران/يونيه 2023

باء - تنفيذ نتائج الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الاستنتاجات المتفق عليها 578 (د-70)

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يؤكد من جديد أن عهد بريدجتاون ينص على أن توفر آلية الأونكتاد الحكومية الدولية التوجيه لعمل الأمانة في المستقبل، وتتداول بشأن مسائل الإدارة، وتضمن الشفافية الواجبة في عمل الأمانة ومساءلتها وقياس أدائها، وتتبادل الآراء بشأن مسائل التنمية، وتكفل إجراء حوار بشأن السياسات وبناء توافق الآراء (TD/541/Add.2، الفقرة 27، النقطة 3، والفقرة 118)،

وإذ يذكّر بالحاجة إلى تنشيط دور الأونكتاد على نحو مجد بوصفه منتدى حكومياً دولياً هاماً لبناء توافق الآراء بشأن التجارة والتنمية (TD/541/Add.2، الفقرة 110)،

وإذ يؤكد من جديد أن تنشيط آلية الأونكتاد الحكومية الدولية يمكن أن يزيد من تحسين فعالية الأونكتاد وأثره الملموس، بما في ذلك مساهمته في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة،
وإذ يسلم بأن عملية التنشيط هذه تتطلب مناقشات متعمقة تستند إلى تقييمات متفق عليها للأداء، ينبغي أن تتوج في الوقت المناسب لتجسد في نتائج الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وإذ يشدد على أن عملية التنشيط هذه ينبغي أن تسترشد بالقرارات الواردة في عهد بريدجتاون، ومنها الفقرة 110 والقرارات من 118 إلى 123 (TD/541/Add.2)،

1- يقرر الانخراط في تنشيط آلية الأونكتاد الحكومية الدولية، ابتداءً من الربع الثالث من عام 2023، لتعزيز وظيفتها في صنع القرارات ورسم السياسات، ووظيفتها في مجال الإدارة، على أن تُجسد النتائج في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

2- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تُعدّ ورقة غير رسمية تتضمن معلومات أساسية مفصلة عن عمل مختلف مستويات آلية الأونكتاد الحكومية الدولية، وأن تتخذ الترتيبات اللازمة لإجراء مشاورات غير رسمية، بطرق منها دعم المسؤولين المعنيين، وأن تبلغ عن التقدم الذي تحقّقه الدول الأعضاء في هذا الصدد في الدورات المقبلة لمجلس التجارة والتنمية؛

3- يؤكد أن عملية التنشيط هذه ستعتمد في جميع مستويات وأشكال آلية الأونكتاد الحكومية الدولية؛

4- يؤكد أن اعتماد استنتاجات متفق عليها، لمجلس التجارة والتنمية، يمكن أن يكون جزءاً من المناقشة الأوسع نطاقاً بشأن عملية تنشيط آلية الأونكتاد الحكومية الدولية، ويلاحظ الرغبة في التوصل إلى استنتاجات متفق عليها بشأن بند موضوعي من بنود جدول أعمال الدورة العادية السبعين للمجلس، لتقييم أثر هذه النتائج.

الجلسة العامة 1234

28 حزيران/يونيه 2023

جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

مؤشر القدرات الإنتاجية لوضع السياسات على أساس الأدلة

1- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1234 المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2023، بعد التوصل إلى توافق في الآراء، استنتاجات متفقاً عليها بشأن البند 7 من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

تنفيذ نتائج الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

2- اعتمد المجلس في الجلسة العامة 1234 أيضاً، بعد التوصل إلى توافق في الآراء، استنتاجات متفقاً عليها، في إطار البند 9 من جدول الأعمال، بشأن تنشيط الآلية الحكومية الدولية (انظر الفصل الأول، الفرع باء، أعلاه).

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

3- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة 1233، بالتقرير المتعلق بالدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (TD/B/EDE/6/4)، وأقر التوصيات السياسية الواردة فيه.

4- وقال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إن الدورة اتبعت الاختصاصات المحدثة وتناولت الأسئلة التوجيهية واختيار أعضاء أفرقة النقاش. وأعرب عن اهتمامه بالحفاظ على أسلوب هجين للاجتماعات لتحسين إمكانية مشاركة الخبراء من العواصم.

5- ورحبت مجموعة إقليمية أخرى وعدة مندوبين بعمل الأونكتاد في مجال الاقتصاد الرقمي وفقاً للركائز الثلاث، وأعربوا عن تطلعهم إلى مواصلة العمل بشأن موضوع التجارة الإلكترونية والرقمنة والبيانات من أجل التنمية المستدامة، لأن الاقتصاد الرقمي وثيق الصلة بالتنمية الشاملة للجميع. وأيد عدة مندوبين عمل الأونكتاد المتعلق بقياس الاقتصاد الرقمي لتحسين وضع السياسات على أساس الأدلة.

6- ورحب بعض المجموعات الإقليمية بالتوصيات السياسية المتفق عليها الواردة في التقرير باعتبارها إرشادات جيدة لعمل الدول الأعضاء والأمانة في المستقبل.

تقرير رئاسة الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2022-2023 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

7- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة 1233 المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2023، بتقرير رئاسة الهيئة الاستشارية للفترة 2022-2023.

8- وأعرب بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين عن تقديرهم للأنشطة التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد في تنظيم ست دورات تدريبية قصيرة وثلاث دورات تدريبية إقليمية ودورة تدريبية إلكترونية بشأن بناء القدرة على الصمود والتصدي للصدمات.

9- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن امتنانه لرئيس الهيئة الاستشارية المنتهية ولايته وللأونكتاد لما بذل من جهود في مجال بناء القدرات بموجب الفقرة 166 شملت تنظيم دورات تدريبية في جميع أنحاء العالم النامي، والاعتراف بالأرجنتين وباكستان وكينيا ومصر ومقدونيا الشمالية بلداناً مضيفاً للدورات التدريبية الإقليمية. وقال إن المشاركين اطلعوا من خلال المناهج على إجراءات بناء القدرة على

الصمود والتصدي للصدّات. وأفاد بأن البرنامج كان مشتركاً بين الشُّعب والمناطق الإقليمية وتضمن تعاوناً مع لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية ومع الخبراء الوطنيين. وأشار إلى المساهمة القيمة لبرنامج بناء القدرات بموجب الفقرة 166، وشجع الأونكتاد على مواصلة تنظيم الدورات التدريبية.

10- وشدد ممثل مجموعة إقليمية أخرى على أهمية الولاية المنصوص عليها في الفقرة 166. وقال إن مجموعته تود أن تشجع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن ترشح مشاركين ويكون لها ممثلون، لزيادة الفائدة للاقتصادات النامية.

11- وأعرب عدة مندوبين عن تقديرهم للبلدان المضيفة، وأشادوا بأهمية دورات الأونكتاد التدريبية ودوراته القصيرة التي تمكّن واضعي السياسات والمندوبين المقيمين في جنيف من فهم الاتجاهات الاقتصادية وصياغة السياسات على نحو أفضل. ودعوا الأونكتاد إلى مواصلة تنفيذ البرنامج في المناطق النامية ولفائدة الدبلوماسيين المقيمين في جنيف، لأنه يعزز المعارف ويبني القدرات.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

12- قال رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية ولايته (لاتفيا)، في ملاحظاته الختامية، إن الجهود التي بذلتها الأمانة العامة للأونكتاد وزملاؤها أظهرت أن الأونكتاد عنصر أساسي في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، له نطاق وتأثير عالميان. وقال إن إكمال عملية تنشيط الأونكتاد يعني وجود آلية حكومية دولية تطابق قدرة الأمانة. وقد أتاح تعاون الأونكتاد التقني مساهمات ملموسة للمستفيدين، مما عزز قدرة البلدان النامية في مجالي التجارة والتنمية، بما في ذلك قدرتها على المشاركة في العمليات المتعددة الأطراف. وحفز العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد على التفكير والمناقشة بشأن مسائل رئيسية، ويمكن أن يساعد العالم على الاقتراب من الهدف المنشود. وقد اتفقت الدول الأعضاء على أهمية تنشيط الآلية الحكومية الدولية، وهو أمر اعتبره الرئيس من أولوياته.

13- وأبلغ عن إشراك الأعضاء والأمانة، وأشار إلى وجود التزام مشترك بتنشيط الآلية الحكومية الدولية حتى يتمكن الأونكتاد من تحقيق جميع الأهداف التي أنشئ من أجلها. ويتطلب التنشيط من الدول الأعضاء أن تسهم إسهاماً مجدياً، على الأقل، في العمل الحكومي الدولي الأوسع نطاقاً الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال التنمية. وعملية التنشيط بطبيعتها حكومية دولية ومن ثم ينبغي أن تقودها الدول الأعضاء. وتتعلق العناصر التي لا تزال معلقة في سياق تنشيط الآلية الحكومية الدولية بالمسائل المؤسسية، أولاً، مثل الغرض من كل طبقة من طبقات الآلية الحكومية الدولية، وبالتالي ما إذا كان ينبغي إدخال تغييرات على هيكلها، ومن ثم ما إذا كان ينبغي إعادة النظر في أساليب العمل. وتتعلق ثانياً بالمسائل المتصلة بنتائج الاجتماعات الحكومية الدولية، بما في ذلك مسألة تنشيط المفاوضات في الأونكتاد.

14- وفي نهاية المطاف، تقع على عاتق الأعضاء مسؤولية رسم الطريق البناء أكثر من غيره لمعالجة هذه المسائل. وقال الرئيس إنه حاول المشاركة على نحو هادف وتدرجي لدفع العملية قدماً مع السماح ببناء الثقة والشعور بالارتياح. ولذلك اقترح البدء في دورة المجلس الحالية بنتائج متفق عليها بشأن بندين من بنود جدول الأعمال. والهدف من ذلك هو الإقرار بداية بأن الأمر يتعلق بشيء مهم، ولا سيما بالنظر إلى التحديات المتعددة الأوجه والأزمات المترابطة التي نواجهها، وبأن العمل المضطلع به يؤثر على حياة الناس. وأشار إلى ثلاثة اقتراحات يجري تنفيذها على أساس تجريبي أو يمكن تنفيذها بموافقة الأعضاء. أولاً، فيما يتعلق بزيادة الكفاءة في استخدام الوقت، فتحت الأمانة في الدورة الحالية، على سبيل

المثال، قائمة المتكلمين في وقت مبكر وأوصت بحدود زمنية طوعية. وحث الرئيس المنسقين الإقليميين والمجموعات الإقليمية على توخي مزيد من الكفاءة في المشاورات وتجنب التأخير غير الضروري في التوصل إلى اتفاق. ثانياً، ينبغي اتباع نهج استراتيجي أكثر في إدارة جداول أعمال الاجتماعات. وقد جمعت الأمانة بنود جدول الأعمال ذات الصلة معاً للنظر فيها لزيادة التكامل والكفاءة. ثالثاً، يلزم تعزيز قدر أفضل من الاستمرارية في العمل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يبدأ المجلس بتسمية أعضاء المكتب الجديد في وقت مبكر، ربما قبل ثلاثة أشهر، حتى يتمكن المكتب من المشاركة بنشاط في الأعمال التحضيرية للدورة المقبلة.

15- وأكد لرئيس المجلس الجديد دعمه الكامل خلال فترة ولايته.

16- شكر رئيس مجلس التجارة والتنمية الجديد (باكستان) سلفه على دوره التوحيدي وإرثه الهام المتمثل في المشاركة والمساهمات البناءة في تنشيط آلية الأونكتاد الحكومية الدولية. وقال إنه يعترف مواصلة مد يد العون لتوحيد المجلس وحفز المشاركة البناءة والمثمرة حتى يتمكن الأونكتاد من تحقيق الهدف المنشود منه ألا وهو أن يكون مؤسسة تقضي إلى التحول.

17- واسترسل قائلاً إن الأمم المتحدة ظلت تدافع طيلة أكثر من ثلاثة أرباع قرن من أجل تحقيق عالم أفضل، وقد نجحت في ذلك من نواح عديدة. ومع ذلك، لم يسبق قط أن واجه العالم، منذ تأسيس الأمم المتحدة، أزمت مترابطة ومتقاطعة ومخاطر ربما تهدد وجوده أكثر مما يواجهه الآن. وقبل ستة عقود تقريباً، اجتمع المجتمع الدولي في جنيف حتى تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور أقوى في ضمان أن تستفيد البلدان النامية استفادة كاملة ومجدية من النظام الاقتصادي العالمي بوصفه عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية.

18- إن العالم الحالي المتغير تغيراً جذرياً يقتضي الوحدة ونهجاً مختلفة اختلافاً جوهرياً. والجواب على كيفية تغيير طريقة العمل لتحقيق الأهداف والتطلعات التي لا تزال صالحة يكمن جزئياً في كيفية مشاركة الأعضاء والتخلي بالشجاعة والإبداع في العمليات الهامة. وسيجتمع المجتمع الدولي في وقت لاحق من عام 2023 في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة للإبقاء على تحقيق الأهداف في المسار الصحيح في أعقاب الجائحة والأزمات الأخرى. وسيُعقد بعد ذلك مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024، حيث سيحتفل الأونكتاد أيضاً بالذكرى السنوية الستين لإنشائه، مما يتيح له فرصة لفهم النجاحات واستخلاص الدروس للتحسن باعتباره مؤسسة.

19- وقال إن أمانة الأونكتاد تقوم بدورها، ومع ذلك ينبغي لآلية الأونكتاد الحكومية الدولية أن تقدم أيضاً مساهمة فكرية. ويمكن أن تكون الابتكارات والمساهمات الفكرية بمثابة مدخلات هامة في الأعمال التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي يمكن أن تكون واحدة من أهم الدورات في تاريخه. ففي دورة المؤتمر الرابعة عشرة، اتفق الأعضاء على الانتقال من القرارات إلى الأفعال. وفي دورة المؤتمر الخامسة عشرة، اتفق الأعضاء على التحولات اللازمة للانتقال إلى عالم رقمي قوامه الرخاء يكون أشمل وأقدر على الصمود. وفي دورة المؤتمر السادسة عشرة، أمام الأعضاء فرصة الاستفادة من الزخم والاقتراب من التحقيق الكامل لإمكانات الأونكتاد لاستخدام الآلية الدولية في النهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. وهذه فرصة لتسخير الآلية الحكومية الدولية المنشطة تسخيراً كاملاً كي تؤدي دورها في المنظومة الأوسع نطاقاً لتحقيق مهمة الأونكتاد التحويلية.

20- ولا بد من بذل جهود متضافرة، ومن الواضح منذ دورة بريدجتاون أن لدى الأعضاء التزاماً وروحاً ودافعاً للنجاح. وقال إنه يعتزم زيادة تحفيز العمل، بطرق منها تشجيع زيادة مشاركة الممثلين الدائمين. وسيضطلع بسلسلة من المبادرات لتقوية وتسخير الحماس المتزايد إزاء الأونكتاد، وسيواصل الاستفادة من

العمل الجاري بالفعل ومن جهود سلفه، في إطار شراكة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأعرب عن التزامه ودعمه التام لقيادتها لهذه المؤسسة.

البيان الافتتاحي

(البند 4 و9 و10 و12 من جدول الأعمال)

21- نكّرت الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتحديات المتعددة التي يواجهها العالم، حيث تتسبب الأزمات المتتالية في حالة مديونية حرجة وتفاقم الفقر والجوع والتفكك الجغرافي - الاقتصادي. وأخذ التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتراجع، في ظل تفاقم الفقر والجوع والفوارق بين الجنسين. وأهداف التنمية المستدامة التي تسير على الطريق الصحيح لا تمثل سوى 12 في المائة من مجموع الأهداف، في حين بلغ العالم منتصف الطريق إلى الموعد النهائي المحدد في عام 2030. وتواجه بلدان نامية كثيرة حالة مديونية حرجة، حيث تخصص جزءاً كبيراً من إيراداتها لخدمة الديون. ويعيش ما يقدر بنحو 3,3 مليارات شخص في بلد ينفق على خدمة الديون أكثر مما ينفقه على الصحة والتعليم.

22- وشددت على أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 توجد على المحك بسبب تلك التحديات. ويؤدي الأونكتاد حالياً، إلى جانب الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف، دوراً حاسماً. فقد ساهم الأونكتاد في إبراز منظور بلدان الجنوب وعمل على حماية سلاسل الإمداد، وتعزيز تعددية الأطراف، والوفاء بعهدها بريدجتاون، ومساعدة البلدان النامية في تحويل اقتصاداتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

23- من الناحية الكمية، ازداد ظهور الأونكتاد بنسبة 24 في المائة. فقد سجلت منشورات الأونكتاد لأول مرة أكثر من مليون عملية تنزيل. وبلغ عدد زوار الموقع الشبكي أكثر من 7,7 ملايين زائر، في حين بلغ عدد المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي نصف مليون متابع. وظل الزخم إيجابياً في عام 2023، في ظل زيادة عمليات التصوير بالفيديو وأعداد المشاهدات بنسبة 31 في المائة في ستة أشهر. ولأول مرة يجري إصدار منشورات تتضمن مواد باللغات الهندية والسواحلية والأوردية، فضلاً عن اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ومن الناحية النوعية، تتمثل أبرز الأمثلة في النجاح في تنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم الموازية بين الاتحاد الروسي والأمم المتحدة، التي يجري العمل بها بصورة مستمرة منذ سنة تقريباً، والعمل في إطار فريق الاستجابة للآزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، الذي يؤمّن التماسك الذي تمس الحاجة إليه داخل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالنهج الذي تتبعه الأمم المتحدة لإصلاح النظام المالي الدولي، ويمكن من تقديم الدعم إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المسائل المالية، بما في ذلك في المحافل الدولية مثل مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع ومؤتمر قمة باريس المقبل.

24- وتناولت الأمانة العامة للأمم المتحدة المسائل التي أثيرت في دورة المجلس السابقة، وأطلعت الأعضاء على الإجراءات المتبعة فيما يتعلق بالمنشورات. فقد جُددت لجنة المنشورات التابعة للأونكتاد وزادت دقة عملية استعراض الأقران، مما أتاح إمكانية العمل الجماعي من أجل زيادة تماسك أسلوب الإبلاغ. وكفل الفريق العامل المعني بالبيئة وتغير المناخ اتساق مقترحات الأونكتاد ومواقفه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، ويتولى حالياً تنسيق مشاركة الأونكتاد مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وتعكف لجنة الشؤون الجنسانية على وضع خطة استراتيجية لعمل الأونكتاد المتعلقة بالشؤون الجنسانية والتجارة. ويقوم الفريق العامل المعني بمنظمة التجارة العالمية بإعداد استراتيجية للمشاركة. وتتناول دائرة الإحصاءات البيانات بوصفها مورداً متكاملًا وشاملاً، وقد أسهمت في العمل المشترك بين المنظمات، حيث قادت، على سبيل المثال، العمل بشأن مبادرة "ما

هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي"، وعملية لتقدير التكاليف المتعلقة بفجوات التمويل المخصص لأهداف التنمية المستدامة.

25- وأكدت الأمانة العامة عملها مع عدة مجموعات إقليمية، بما في ذلك في المناقشات التي جرت في اجتماع الفروع الأخير لمجموعة الـ 77 بشأن مجالات التركيز للمؤتمرات المقبلة، وهي مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل ومؤتمر قمة الجنوب الثالث، وللإجتماعات مع الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكاً إنمائياً رئيسياً. ويتعاون الأونكتاد أيضاً مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن خطة مقبلة لتقديم دعم أفضل لهذه البلدان. وقالت إنها ستواصل تعزيز العمل مع المجموعات في نيويورك، مثل المجموعة الأفريقية، وستتبعي على الحوار في جنيف ونيويورك، بما في ذلك الحوار بشأن المؤتمرين المقبلين المعنيين بالدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية في عام 2024.

26- وفيما يتعلق بتنفيذ عهد بريدجتاون باتباع نهج الإدارة القائمة على النتائج، أوجزت أوجه التقدم المحرز في تطوير نظرية التغيير التي وضعها الأونكتاد، وإطار النتائج الشامل، والتفويض الجاري لمؤشرات قياس التقدم المحرز في تنفيذ العهد، بهدف الإبلاغ عن نتائج التحولات الأربعة، وغيرها من الولايات. ونكرت بأن الميزانية العادية المقترحة للأونكتاد لعام 2024 لم تشهد أي تغيير مقارنةً بالمستوى السابق. وشددت على أهمية الموارد الخارجة عن الميزانية لضمان التمويل الكافي لتلبية طلبات المساعدة التقنية، وأشارت إلى العملية الجارية لتعيين أخصائي في جمع الأموال.

27- ولاحظت التطورات الإيجابية للبرنامج الفلسطيني والتمويل المخصص لوضع نظام آلي لتسجيل الأعمال التجارية لصالح وزارة الاقتصاد الوطني في دولة فلسطين.

28- وسلطت الأمانة العامة للأونكتاد الضوء على التقارير والأحداث الرئيسية المقبلة للأونكتاد في النصف الثاني من عام 2023، مثل تقرير التكنولوجيا والابتكار، وتقرير الاستثمار العالمي، وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، فضلاً عن منتدى الأونكتاد العالمي للاستثمار المقرر عقده في أبو ظبي وأسبوع الأونكتاد للاقتصاد الرقمي في جنيف.

29- وأشارت إلى جهود التنسيق الجارية في إطار مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة"، بشأن ثلاث إحاطات إعلامية للأمين العام للأمم المتحدة بخصوص مبادرة "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي"، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، والاتفاق الرقمي، فضلاً عن تقرير عن أزمة الديون العالمية. وأخيراً، قالت إنها تتوقع إطلاع الأعضاء على آخر المستجدات بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للأونكتاد والأحداث المزمع تنظيمها في عام 2024 في دورة المجلس المقبلة.

باء - الجزء الرفيع المستوى: فرص وتحديات خفض انبعاثات الكربون في الاقتصاد الأزرق (البند 2 من جدول الأعمال)

30- عرضت الأمانة العامة للأونكتاد موضوع الجزء الرفيع المستوى، مبرزة أهمية الاقتصاد الأزرق. وقالت إن أربعين في المائة من سكان العالم يعيشون بالقرب من السواحل، وتقدر قيمة الأصول المرتبطة بالمحيطات، من قبيل مصائد الأسماك وممرات النقل البحري والسياحة، بنحو 24 تريليون دولار. ومع ذلك، تعاني المحيطات من عواقب تغير المناخ، وتتعاكس هذه الآثار السلبية في المقام الأول على الاقتصاد الأزرق في البلدان والمجتمعات التي أسهمت على مر التاريخ بأدنى قدر من انبعاثات غازات الدفيئة وليست مجهزة تجهيزاً كافياً للتكيف. وخفض انبعاثات الكربون أمر أساسي، ويمكن للتجارة أن تعزز نقل التكنولوجيا وتتيح فرص الوصول إلى السلع والخدمات البيئية. ومن شأن إبرام "صفقة زرقاء" لزيادة

الاستثمار في السلع والخدمات المستدامة القائمة على المحيطات وضمان اتخاذ إجراءات عالمية وعادلة ومتعددة الأطراف أن يدعم معالجة الفوارق في فرص الوصول إلى السلع والخدمات والوصول على التمويل. فعلى سبيل المثال، من الملح تناول الروابط بين التنمية المستدامة والاقتصاد الأزرق وأثر المواد البلاستيكية الضار على المحيطات. ويمكن أن تقلل بدائل المواد البلاستيكية من التلوث بتلك المواد بنسبة 20 في المائة تقريباً، وتزيد من قيمة السلع الأساسية الواردة من بلدان الجنوب وتولد فرص العمل. ويزخر الاقتصاد الأزرق بإمكانات هائلة للمبادرات التجارية بين بلدان الجنوب، من أجل إنشاء أسواق منخفضة الكربون وبناء سلاسل قيمة قادرة على الصمود.

31- وتبادل فريق مناقشة يضم أربعة أعضاء معلومات عن الخبرات المتعلقة بفرص وتحديات خفض انبعاثات الكربون في الاقتصاد الأزرق. وتألف الفريق من المدير العام لشبكة أوروبيش (Europêche)؛ ورئيس لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية وممثل ليبريا؛ ونائب وزير السياحة في الجمهورية الدومينيكية؛ ومنسقة أنشطة البحث والتطوير في منبر خريطة الطاقة البحرية، تحت إشراف مجموعة الطاقة البحرية (Energía Marina) ومركز البحث والابتكار في مجال الطاقة البحرية، وعضو مجلس إدارة جمعية الطاقة التابعة لمؤتمر الطاقة البحرية للبلدان الأمريكية.

32- وقال أحد أعضاء فريق المناقشة إن التحديات التي تواجه قطاع صيد الأسماك في أوروبا تتمثل في الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر. وعرض عضو آخر هدف المنظمة البحرية الدولية المتمثل في اعتماد استراتيجية منقحة لغازات الدفيئة في قطاع النقل البحري في تموز/يوليه 2023، بهدف التخلص التدريجي من ثاني أكسيد الكربون في أفق عام 2050. وتحدث عضو آخر عن نجاح استراتيجية الجمهورية الدومينيكية في خفض انبعاثات الكربون في قطاع السياحة بالتركيز على الفنادق وإنتاج الطاقة ومجتمعات السياحة المستدامة والسرغس. وعرضت عضوة أخرى في فريق المناقشة مشاريع مختلفة جارية في مجال الطاقة المتجددة في المحيطات في شيلي وأمريكا اللاتينية، مكنت من إنتاج الطاقة واستفادت منها المناطق النائية غير الموصولة بالشبكة.

33- واتفقت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين على أن الاقتصاد الأزرق وثيق الصلة بالموضوع وعلى أن حماية التنوع البيولوجي في المحيطات والحد من تأثير تغير المناخ ضروريان. ودكر العديد من المندوبين بالتطورات الإيجابية الأخيرة في المضمار المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالاتفاق الجديد لأعالي البحار، وشدد بعض المندوبين على أن أهدافاً أكثر طموحاً تلوح في الأفق في المفاوضات الحالية بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. وأشارت مجموعة إقليمية إلى توقع وضع استراتيجية جديدة في المنظمة البحرية الدولية للتخلص التدريجي من غازات الدفيئة في أفق عام 2050 في قطاع النقل البحري، في حين ذكر عدة مندوبين اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن إنهاء الإعانات الضارة لأنشطة صيد الأسماك. واتفق بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين على أن خفض انبعاثات الكربون في الاقتصاد الأزرق يتطلب زيادة الدعم المالي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، ولا سيما للبلدان النامية. وشددت مجموعة إقليمية وعدة مندوبين على أهمية عمل الأونكتاد في مجال الاقتصاد الأزرق وفي دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وشجعوا هذه المؤسسة على مواصلة الجهود في إطار ركائز عملها الثلاث.

34- وعرض العديد من المندوبين ومجموعة إقليمية معلومات عن المبادرات الوطنية أو الإقليمية المتعلقة بالاقتصاد الأزرق والهادفة إلى حماية البيئة والتنوع البيولوجي في المحيطات أثناء مكافحة تغير المناخ.

35- وأبرز مندوب آخر العبء الواقع على الموانئ والطرق البحرية، وبالتالي زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بسبب التدابير المتخذة ضد بلده. وطلب مندوب آخر أن يدرس الأونكتاد السياحة في

البحر الميت وأن يقدم توصيات مفصلة ترمي إلى تطوير السياحة المستدامة والاقتصاد الأزرق في المنطقة، بما في ذلك قطاع صيد الأسماك الصغير النطاق.

جيم - مناقشة عامة

(البند 3 من جدول الأعمال)

36- جرت المناقشة العامة في 19 و 20 و 21 حزيران/يونيه 2023. وأدلى ببيانات المتكلمون التالي ذكرهم: ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل كندا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي؛ وممثل ناميبيا، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل تايلند، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل لبنان، باسم المجموعة العربية؛ وممثل ملديف، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل هندوراس، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة؛ وممثل الصين؛ وممثل ألمانيا؛ وممثل فرنسا؛ وممثل أوكرانيا؛ وممثل فييت نام؛ وممثل هنغاريا؛ وممثل بيلاروس؛ وممثل بنغلاديش؛ وممثل الفلبين؛ وممثل كمبوديا؛ وممثل أنغولا؛ وممثل الهند؛ وممثل بيرو؛ وممثل البرتغال؛ وممثل ترينيداد وتوباغو؛ وممثل جامايكا؛ وممثل باكستان؛ وممثل لبنان؛ وممثل إسبانيا؛ وممثل شيلي؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل اليمن؛ وممثل زيمبابوي؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وممثل اليابان؛ وممثل جنوب أفريقيا؛ وممثل كينيا؛ وممثل كوبا؛ وممثل البرازيل؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل ماليزيا.

37- وأشار العديد من المجموعات الإقليمية إلى الأزمات المتتالية المتعددة وهي تغير المناخ ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب في أوكرانيا، وكيفية تسببها في إعاقة تقدم التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وسلطت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين الضوء على الإجراءات العاجلة والجريئة اللازمة ليسعى النظام المتعدد الأطراف إلى حشد التضامن في سياق التعاون ويعزز نظاماً دولياً أكثر فعالية. ورأى بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين أن الصدمات المنهجية التي يتعرض لها العالم ليست من فعل بلد واحد، وأن أقل البلدان نمواً هي الأضعف في وجه تلك الصدمات. وأقر العديد من المندوبين بأنه يلزم الآن أكثر من أي وقت مضى تعزيز التعاون والتكامل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وأعرب بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن التزامهم بدعم البلدان المتأثرة.

38- وسلمت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين بالتقدم المحرز في عمل الأونكتاد في إطار الركائز الثلاث المتمثلة في البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. وأقرت مجموعات إقليمية عديدة بالحاجة إلى تقوية وتنشيط آلية الأونكتاد الحكومية الدولية من أجل استعادة المفاوضات الموضوعية والمجدية في الأونكتاد والنهوض بتوافق الآراء العالمي بشأن التجارة والتنمية. وأشار العديد من المندوبين أيضاً إلى أن التنشيط سيأتي في وقت مناسب، في الفترة السابقة للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للأونكتاد وعقد الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ودعت مجموعات إقليمية عديدة الأونكتاد إلى مواصلة تنفيذ ولايته تمشياً مع عهد بريدجتاون، وتعزيز التركيز على احتياجات أقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والتنمية وفقاً لبرنامج عمل الدوحة. وأعرب عدة مندوبين عن الحاجة إلى برنامج مكرس للدول الجزرية الصغيرة النامية، ينطوي على ترشيد الدعم وتحقيق نتائج ملموسة.

39- وشددت الأمانة العامة للأونكتاد، في ردها، على أهمية تنشيط الآلية الحكومية الدولية، وأكدت من جديد دعمها للجهود المبذولة في هذا الصدد. وأعربت عن تقديرها للدعم المقدم من الدول الأعضاء

في جملة مواضيع منها تركيز الجزء الرفيع المستوى على الاقتصاد الأزرق، ومؤشر القدرات الإنتاجية، وأهمية الاعتبارات الجنسانية، والإدارة والتقييم القائمان على النتائج، مبرزة الحاجة إلى تعزيز التعاون والتكامل بين البلدان النامية. وشددت على أن أفريقيا تحتاج إلى التنويع الاقتصادي والدعم في تجاوز الاعتماد على السلع الأساسية، وأكدت أهمية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والانتقال إلى الطاقة المستدامة. وأعربت عن امتنانها للتعاون القِيم مع بعض الدول الأعضاء في الجبهات المتصلة بالتنمية المستدامة والتجارة. وركزت أيضاً على الأثر الشديد للأزمات المتتالية على 94 بلداً و1,6 مليار شخص، ولا سيما في مجالات الأغذية والأسمدة والطاقة والتمويل، وأبرزت الحاجة إلى صكوك جديدة وإصلاحات في الهيكل المالي الدولي للتصدي بشكل جماعي للصدمة المنهجية وضعف البلدان النامية. وسلطت الضوء على التحديات التي تطرحها الديون أمام العديد من البلدان، حيث يواجه 52 بلداً صعوبات في النهوض بالخدمات العامة والتنمية البشرية بسبب خدمة الديون. وأخيراً، شددت على جهود الأونكتاد المتواصلة من أجل عالم أكثر مرونة وإنصافاً وعدلاً واستدامة.

40- واعترفت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين بالعمل الذي ما فتئ الأونكتاد يسهم به في فريق الاستجابة للأزمات العالمية ودوره في التخفيف من حدة النقص في الأغذية والأسمدة من خلال مبادرة البحر الأسود. ودعا العديد من المندوبين الأونكتاد إلى مواصلة العمل على إصلاح الهيكل المالي الدولي من خلال مشاركته في المحافل الدولية. ومن شأن هذا العمل أن يساعد على تبديد قلقهم الشديد فيما يتعلق بالحلقة المفرغة للديون وعدم القدرة على تحمل خدمة الديون. ورحب بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين بموضوع الجزء الرفيع المستوى بشأن فرص خفض انبعاثات الكربون. وذكر العديد من المندوبين أنه على الرغم من أن أقل البلدان نمواً هي التي تتحمل القسط الأدنى من المسؤولية عن الانبعاثات العالمية، فإنها تجد نفسها في الخطوط الأمامية من أزمة المناخ. ودعا المندوبون الأونكتاد إلى دعمهم في مواجهة التحديات المتصلة بالانتقال إلى الطاقة المستدامة. وسلم عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها الإنتاجية. فمن شأن تعزيز القدرات الإنتاجية أن ييسر تحول الاقتصادات الهيكلية من خلال التنويع، مما سيسمح في نهاية المطاف للبلدان النامية بالاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتقليل اعتمادها على السلع الأساسية. وسلطت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين الضوء أيضاً على أهمية سد الفجوة الرقمية والاستفادة من الفرص الكامنة في التجارة الإلكترونية والتحول الرقمي.

41- وأتى عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين على الجهود التي يبذلها الأونكتاد لإدراج المنظور الجنساني في عمله في جميع ولاياته، ولكنهم دعوا الأونكتاد أيضاً إلى بذل المزيد من الجهد في هذا المجال. ورأوا أنه ينبغي أن تكون التجارة أشمل لا من حيث المشاركة فحسب، وإنما أيضاً من حيث تأثير الإصلاحات التجارية على رفاه المرأة وعدم المساواة بين الجنسين. واعترف عدد من المجموعات الإقليمية الأخرى والمندوبين الآخرين بعمل الأونكتاد على وضع إطار نتائج شامل من أجل تقييم الأداء المؤسسي وتعزيز الشفافية والمساءلة. وأكدوا أن الآثار الإيجابية الناجمة عن ذلك على الرصد والإبلاغ والتقييم يمكن أن تزيد الثقة بين الأونكتاد والدول الأعضاء، وتؤدي في الوقت نفسه أيضاً إلى زيادة فعالية الدعم.

42- وقال أحد المندوبين إن لتدمير سد كاخوفكا أثراً طويلاً الأجل على كثير من البلدان. ورأى بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين أن للحرب في أوكرانيا عواقب وخيمة على المدنيين، وعلى الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتمويل والبيئة.

43- وقال مندوب آخر، في سياق ممارسة حق الرد، إن بلده يفي بالالتزامات بموجب اتفاق اسطنبول. ومع ذلك، فإن 7 في المائة فقط من الحبوب الأوكرانية تتجه إلى البلدان الفقيرة، ولا يزال مستوى صادرات الأغذية والأسمدة من الاتحاد الروسي غير مرض.

44- وذكرت مجموعة إقليمية، في سياق ممارسة حق الرد، أن أسعار الأغذية انخفضت بعد بدء خطة "ممرات التضامن" التي أطلقها الاتحاد الأوروبي ومبادرة البحر الأسود. ووفقاً لبيانات التصدير، استمر وصول الحبوب والأسمدة الروسية إلى السوق العالمية، مما أدى إلى زيادة صادرات الأسمدة بنسبة 150 في المائة في عام 2022. وتذكر أيضاً بأن عهد بريدجتاون يتضمن تدابير اقتصادية ومالية انفرادية ولكنه لا يتضمن تدابير قسرية.

45- وشدد أحد المندوبين، في سياق ممارسة حق الرد، على أن بيانات الأونكتاد تفيد بأن مبادرة البحر الأسود أتاحت تصدير 30 مليون طن من الحبوب والمواد الغذائية، اتجهت منها نسبة 64 في المائة من القمح نحو البلدان النامية. ورفض الاتحاد الروسي فتح ميناء ثالث لصادرات الأغذية يتعارض مع التزامات البلد، شأنه في ذلك شأن التهديد المستمر بالانسحاب من المبادرة.

46- وذكر مندوب آخر، في سياق ممارسة حق الرد، أن بلده سيواصل العمل مع منظمة حلف شمال الأطلسي ومجموعة الدول السبع والمجتمع الدولي الأوسع على تنسيق تدابير الاستجابة ودعم أوكرانيا.

47- وقال مندوب آخر، في سياق ممارسة حق الرد، إن بلده لا يمكن أن يقبل التهديد النووي من الاتحاد الروسي، وحث على انسحاب القوات من أراضي أوكرانيا.

48- وأكد نائب الأمين العام للأونكتاد من جديد، في ملاحظاته الختامية، الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وجريئة للتصدي للتحديات، من قبيل الانتقال في مجال الطاقة، وخفض انبعاثات الكربون، والديون، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، وسد الفجوة الرقمية. وقال إن الأونكتاد سيسترشد في عمله بركائزه الثلاث وبعهد بريدجتاون. وشدد على التزام المؤسسة بالتجارة والمنظور الجنساني، ودعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال برنامج مكرس، وتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج عمل الدوحة. وأكد أهمية مطابقة المساعدة التقنية مع الاحتياجات الحقيقية والاستفادة على أفضل وجه من الموارد المتاحة.

49- وأحاط رئيس المجلس علماً بالمناقشة الثرية والاقتراحات التي قُدمت خلالها. وأشار إلى المعالم الرئيسية المقبلة التي يمكن للأونكتاد أن يسهم في بلوغها في الفترة التي تسبق انعقاد الدورة السادسة عشرة للمؤتمر.

دال - تقرير التكنولوجيا والابتكار 2023: فتح نوافذ خضراء - الفرص التكنولوجية لعالم

خفيض الكربون

(البند 5 من جدول الأعمال)

50- أكد نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الاستهلالية، أن الفرص الخضراء المتاحة مرتبطة بإطار زمني محدود وينبغي للبلدان النامية أن تسارع إلى اغتنامها باتخاذ إجراءات سياساتية قوية لتسخير جميع إمكانات التحول الأخضر. ودعا الدول الأعضاء إلى العمل التضامني محذراً من أن التقاعس عن العمل يمكن أن يوسع فجوة انعدام المساواة عالمياً.

51- وقدمت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد تقرير التكنولوجيا والابتكار 2023، وسلطت الضوء على ثلاثة مسارات لجني فوائد الثورة الخضراء. وشددت على أهمية السياسات الوطنية،

والقواعد التجارية الداعمة، وحقوق الملكية الفكرية المرنة، وتقوية التعاون الدولي لدعم البلدان النامية في الالتحاق بركب الثورة الخضراء في وقت مبكر.

52- وقدم فريق نقاش مؤلف من ثلاثة أعضاء عروضاً بشأن المسائل المتصلة بمحور تركيز التقرير. وضم هؤلاء الأعضاء أستاذ إدارة الأعمال بقسم الاقتصاد والإدارة، والمنسق العلمي لمختبر التصنيع الرقمي بجامعة بادوفا في إيطاليا؛ ومدير شعبة التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية؛ وأستاذ اقتصاد التنمية في قسم الاقتصاد بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن.

53- وأكد أحد أعضاء فريق النقاش الحاجة إلى تعزيز التعاون داخل سلاسل القيمة العالمية وإدماج الاستدامة في الأهداف الاقتصادية عن طريق الأخذ بالحلول التكنولوجية. وقال عضو آخر إن التجارة في السلع والخدمات البيئية يمكن أن تساعد في مكافحة تغير المناخ، مسلطاً الضوء على أهمية المواءمة بين جداول أعمال التجارة والتنمية والمناخ. وناقش عضو آخر كيف يمكن للسياسة الصناعية أن تعزز التحول الهيكلي المستدام، واقترح بناء ائتلافات خضراء لدعم تنفيذ السياسات.

54- وشدد عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين على ضرورة التعاون الدولي على تعزيز القدرات الابتكارية في البلدان النامية عن طريق الأخذ بالقواعد التجارية الداعمة، وتقديم المساعدة الإنمائية، وإضفاء المرونة على حقوق الملكية الفكرية. وسلط بعض المجموعات الإقليمية الضوء على أهمية استقرار قواعد التجارة وحقوق الملكية الفكرية وإمكانية التنبؤ بها لتحفيز البحث والابتكار. وأكدت مجموعة إقليمية أخرى وعدد من المندوبين الحاجة إلى تيسير نقل التكنولوجيا، واقترح مندوب أن يضطلع الأونكتاد بدور نشط في دفع جدول الأعمال هذا إلى الأمام.

55- وأكد بعض المندوبين أهمية حوكمة البيانات، وإحراز تقدم في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، واعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري. وأثارت مجموعة إقليمية شواغل بشأن انعدام المساواة بين الجنسين في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بينما أعرب بعض المندوبين عن قلقهم بشأن الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها. وأشار عدة مندوبين إلى التأثير السلبي لعدم الاستقرار الجيوسياسي على تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار.

56- وأثنى مندوب على الأونكتاد لتوصياته السياساتية الواردة في التقرير، واقترح أن يواصل الأونكتاد دعم الدول الأعضاء في التعجيل بالتقدم نحو التنمية المستدامة.

57- ودعا مندوب آخر منظمة التجارة العالمية إلى عرض أعمالها في الأمم المتحدة على الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

هاء - الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

(البند 6 من جدول الأعمال)

58- عرض ممثل لأمانة الأونكتاد الأنشطة الرئيسية المضطلع بها دعماً لأفريقيا، ولا سيما البحوث والمساعدة التقنية، ونتائجها الإيجابية وأثرها في أفريقيا.

59- ورحب ممثل مجموعة إقليمية ببحوث الأونكتاد ومساعدته التقنية من أجل أفريقيا، ولا سيما المساعدة المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأهداف التنمية المستدامة. ودعا الشركاء الإنمائيين إلى زيادة الدعم المقدم إلى الأونكتاد حتى تتمكن هذه المؤسسة من تلبية الاحتياجات العديدة في المنطقة. وشددت مجموعة إقليمية أخرى على الحاجة إلى إدماج مؤشر القدرات الإنتاجية في أنشطة المساعدة التقنية. وتتزايد الطلبات المقدمة من أفريقيا إلى الأونكتاد للحصول على المساعدة التقنية، مما يدل على الثقة. وتشكل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا مثلاً على الدعم المقدم إلى أفريقيا.

60- ورحبت مجموعة إقليمية أخرى بالاتفاق المتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بدعم من الأونكتاد. وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الأونكتاد لتعزيز التجارة والتنمية في أفريقيا، على النحو المبين في عهد بريدجتاون، ودعت الجهات المانحة إلى مواصلة دعم أنشطة الأونكتاد في المنطقة.

61- وأثنى أحد المندوبين على المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد بشأن إدارة الديون ومؤشر القدرات الإنتاجية، ودعا إلى توسيع نطاق المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد. وأشار مندوب آخر إلى التركيز على التحول الاقتصادي، بمعالجة أوجه الضعف، وبناء القدرة على الصمود، وتحسين القدرة التنافسية، والتمكين الاقتصادي للنساء ورواد الأعمال. ورحب مندوب آخر بالبرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد من أجل أنغولا وبالمساعدة التقنية في مجال الصناعات الإبداعية والتدفقات المالية غير المشروعة وقواعد المنشأ وتيسير التجارة. وشددت مندوبة أخرى على الدعم المقدم من بلدها إلى أفريقيا في القطاعات الرئيسية، ألا وهي الطاقة والمياه والخدمات والهياكل الأساسية والسياحة وتنمية القطاع الخاص. وقد أقيمت شراكات وأنشئ مكتب في أديس أبابا، ومن المقرر إنشاء مكتب آخر في دوالا بالكامبيرون.

62- وذكر مندوب بتعاون بلده الاستراتيجي مع أفريقيا، حيث ضاعف مساعده الإنمائية الرسمية في 10 قطاعات ذات أولوية. وأثنى مندوب آخر على المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في بناء القدرات الإنتاجية. وشدد مندوب آخر على أن أفريقيا مهد الإنسانية، ومن ثم فهي منطقة تستحق اهتماماً خاصاً، ودعا إلى نقل التكنولوجيا وزيادة المعونة للأونكتاد ليقدّم المساعدة التقنية إلى أفريقيا.

63- ورحب مندوب بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، وذكر بشراكة بلده مع أفريقيا في عدة قطاعات، مثل التعليم (تدريب الطلاب الأفارقة) والتعاون مع الشركات الروسية. وذكر أن بلده زاد حجم صادراته من الحبوب والأسمدة إلى أفريقيا على الرغم من التدابير الاقتصادية. وأشارت مجموعة إقليمية ومندوب إلى أن التدابير الاقتصادية لا تنطبق على الحبوب والمنتجات الزراعية.

64- وشكر ممثل لأمانة الأونكتاد الوفود على دعمها، وأوجز المناقشات المتعلقة بالحاجة إلى زيادة الدعم المالي للأنشطة المضطلع بها في أفريقيا، ومواصلة تقديم المساعدة التقنية دعماً لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، واستخدام نتائج البحوث لمساعدة البلدان في بناء القدرات الإنتاجية ومعالجة أوجه الضعف. وقال إن الأمانة ستواصل الإبلاغ عن نتائج أنشطة الأونكتاد في أفريقيا.

واو - مؤشر القدرات الإنتاجية لوضع السياسات على أساس الأدلة

(البند 7 من جدول الأعمال)

65- شدد نائب الأمانة العامة للأونكتاد، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، على أن القدرات الإنتاجية ينبغي أن تكون في صميم السياسات الإنمائية الوطنية، لا سيما وأن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات كثيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية باستعراض الشراكات الإنمائية، بحيث تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية والوصول إلى الأسواق والمساعدة التقنية، وتشمل نقل التكنولوجيا والدراية، فضلاً عن بناء القدرات التكنولوجية والابتكارات. وقال إن مؤشر القدرات الإنتاجية يتيح لواقعي السياسات تقييم القدرات الإنتاجية وقياس الأداء ورصد فعالية السياسات السابقة وتحسين الخيارات السياسية. والمؤشر أداة تكميلية أيضاً لتقييم الضعف الاقتصادي لأقل البلدان نمواً.

66- وأكد مدير شعبة الأونكتاد لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة أهمية استخدام مؤشر القدرات الإنتاجية باعتباره أداة قوية تُمكن أقل البلدان نمواً من وضع سياسات إنمائية متسقة. ويمكن أن

يسهم المؤشر في معالجة أوجه الضعف الهيكلي، والافتقار إلى القدرات الإنتاجية، والاعتماد الراسخ على السلع الأساسية، والتحول الهيكلي. وقد أقر برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً بأن مؤشر القدرات الإنتاجية أداة لصنع السياسات القائم على الأدلة.

67- وعرض أعضاء فريق مناقشة وجهات نظرهم وخبراتهم فيما يتعلق بمؤشر القدرات الإنتاجية، فأوضحوا فائدة المؤشر المحتملة في قياس وتقييم ووضع مجموعة متماسكة من الأهداف والسياسات الإنمائية القائمة على الأدلة. وتألّف فريق المناقشة من العميد المساعد لجامعة هونغ كونغ للعلوم الهندسية (الصين)؛ والمدير العام بالنيابة لمصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً؛ وسفيرة أنغولا، وهي بلد مستفيد من دعم الأونكتاد.

68- ودكّر ممثل مجموعة إقليمية إقليمية بالتحديات الكثيرة التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعرب عن تقديره للنهج الشمولي للجيل الثاني من مؤشر القدرات الإنتاجية، وحث الأعضاء على التعاون مع أمانة الأونكتاد على استخدامه.

69- ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن المؤشر المتعدد الأبعاد يمكن أن ينظر نظرة كلية في الاحتياجات المختلفة للبلدان ويساعد على رسم مسار إنمائي مستدام وشامل للجميع. ويمكن استخدام مؤشر القدرات الإنتاجية استخداماً استراتيجياً لتوجيه عمل الأونكتاد في الركائز الثلاث، فضلاً عن الأعمال التي تركز على بلدان محددة. وأعرب عن اهتمامه بالاطلاع على الخبرة الموجودة في الترويج للمؤشر في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ورحب ممثل مجموعة إقليمية أخرى بمؤشر القدرات الإنتاجية باعتباره أداة لاتباع نهج شمولي أطول أجلاً قائم على البرامج، وأعرب عن تطلعه إلى معرفة المزيد عن العمل مع أنغولا وبلدان أخرى. وأبدى ممثلو عدة مجموعات إقليمية رغبتهم في فهم قيمة المؤشر التشغيلية، بما في ذلك معرفة كيفية اندماج النهج في الإطار الجاري القائم على النتائج، وكيفية قياسه وتقييمه. ويمكن إثراء المؤشر ليشمل أيضاً الابتكار والتكنولوجيا في جميع البلدان.

70- ودعت مجموعة إقليمية إلى تعزيز الشراكات لتحسين القدرات الإنتاجية وتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى النهج التجريبي للمؤشر الذي يسمح بالتقييم ويُرشد القرارات المتعلقة بالتحول الهيكلي. ووجهت مجموعة إقليمية أخرى الانتباه إلى الأزمة الاقتصادية وأثرها الضار، ولا سيما على هايتي، وأعربت عن تأييدها للنهج الشمولي في تقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً. وشدد مندوب على أهمية التعاون بين الصين وأفريقيا، من خلال المشاريع التسعة التي أُعلن عنها في منتدى التعاون الصيني الأفريقي وحققت نتائج ملحوظة. وأكدت مجموعة إقليمية قيمة برنامج أنغولا الذي يموله الاتحاد الأوروبي باعتباره مثالاً على نهج شامل ييسره مؤشر القدرات الإنتاجية.

71- وأثنى عدة مندوبين على مؤشر القدرات الإنتاجية، بما في ذلك الأهداف والمنهجية والنهج التجريبي، وعلقوا على نوعية الإحصاءات والدروس المستخلصة بالفعل من المؤشر، فضلاً عن التحديات الرئيسية.

72- ورد المدير على الأسئلة، مشدداً على مسألة الإرادة والالتزام السياسيين. ورأى أن بإمكان الإحصائيين الوطنيين استخدام مؤشر القدرات الإنتاجية والتحقق من البيانات الإحصائية؛ وقال إن الأونكتاد سيحدّث البيانات. وأفاد بعض أعضاء فريق المناقشة بأنه يمكن استخدام المؤشر على مستويات مختلفة؛ ورأوا أنه مشروع طموح يمكن للأكاديميين المساهمة فيه.

زاي - تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي (البند 8 من جدول الأعمال)

- 73- ذكر نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الاستهلالية، أن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن يكون أشمل وأكثر اتساقاً مع أهداف التنمية المستدامة، وأن يبسر التحول الهيكلي في البلدان النامية، وأن يعزز التنمية المستدامة. ويمكن أن تساعد السياسات التجارية في مواجهة التحديات العالمية الناتجة عن تغير المناخ والرقمنة.
- 74- وأوجز نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز التنمية ومساعدة البلدان النامية في مجالات مثل إعانات مصائد الأسماك والتلوث بالمواد البلاستيكية. ورحب باستمرار التعاون مع الأونكتاد وغيره من الشركاء.
- 75- وقدم ممثل لأمانة الأونكتاد عرضاً تناول الاتجاهات التجارية من منظور إنمائي. وعلى الرغم من نمو التجارة العالمية والحد من الفقر، لا يزال العديد من أقل البلدان نمواً لا يشارك مشاركة كافية في التجارة ويعتمد على السلع الأساسية ويعاني من الضعف من الناحية المالية. وتشكل الرقمنة وخفض انبعاثات الكربون فرصاً وتحديات للاستفادة من سلاسل القيمة العالمية.
- 76- واتفق العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين على الحاجة إلى معالجة مسائل عدم المساواة والرقمنة وتغير المناخ، وتناول الدور الحافز للتجارة من أجل التنمية. ودعا العديد من المندوبين إلى تقديم مزيد من الدعم المالي والتقني للبلدان النامية. وشدد بعض المندوبين على أن إدماج التنمية في التجارة ينبغي أن يراعي السياق المحلي. ورأى عدة مندوبين أنه يمكن الاستفادة من نقل التكنولوجيا الخضراء والتجارة الإلكترونية من أجل التنمية.
- 77- وأعربت مجموعة إقليمية وعدة مندوبين عن القلق إزاء التدابير التجارية التقييدية الانفرادية وأثارها على البلدان النامية. وسلطت مجموعة إقليمية وعدة مندوبين الضوء على مشروعية التدابير وتناسبها.
- 78- وشدد بعض المجموعات الإقليمية وعدد من المندوبين على دور التعاون الدولي. وأشار عدة مندوبين إلى الإمكانيات التي تتيحها الرابطة الإقليمية. ودعا أحد المندوبين البلدان إلى احترام الاتفاقات الدولية، في حين شددت مجموعة إقليمية وبعض المندوبين على مراعاة احتياجات البلدان النامية في المفاوضات التجارية. وحث أحد المندوبين على تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية التي تكون في صالح أقل البلدان نمواً. وأعربت مجموعة إقليمية وعدة مندوبين عن تقديرهم للدعم الذي يقدمه الأونكتاد من خلال البحوث والتوصيات السياسية. ورحب عدد من المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين بالمناقشات الحكومية الدولية التي تجري في الأونكتاد، في حين أشارت مجموعات إقليمية شتى وبعض المندوبين إلى المساعدة التقنية.
- 79- وأحاط ممثل الأمانة علماً بتعليقات المندوبين، قائلاً إن الأونكتاد سيواصل العمل على تحليل الفرص الضائعة للنظام التجاري المتعدد الأطراف فضلاً عن مسائل مثل المساواة بين الجنسين والمؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة.
- 80- وأعقب ذلك حلقة نقاش ضمت خمسة أعضاء هم مديرة شعبة التعاون الاقتصادي والتجارة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ ورئيس مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ ومدير شعبة التكامل الإقليمي والتجارة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والموظف المسؤول عن شعبة التجارة الدولية والتكامل في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ ومديرة شعبة التجارة والاستثمار والابتكار في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتحدث أعضاء فريق المناقشة عن المسائل المطروحة، وقدموا منظورات إقليمية.

81- وأشارت عضوة في حلقة النقاش إلى أن آسيا والمحيط الهادئ يقودان الركب إلى جانب الصين وفيت نام والهند. ومن الجدير بالذكر أن المكاسب التجارية في المنطقة قد زادت من مشاركة المرأة في القوى العاملة. وقالت إن الانتعاش التجاري الناجم عن انخفاض التعريفات الجمركية قوبل إلى حد ما بزيادة التدابير غير التعريفية. وعلاوة على ذلك، أسهمت المكاسب التجارية في زيادة انبعاثات غازات الدفيئة، بسبب الاستخدام المكثف للوقود الأحفوري وعدم صرامة المعايير البيئية.

82- وأبرز عضو آخر في حلقة النقاش أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي أكبر مصدر للمكاسب المتأتية من التجارة. وتعاني المنطقة من تغير المناخ على الرغم من أنها ليست مساهماً رئيسياً في الانبعاثات العالمية. ولم يكن النظام التجاري الدولي دائماً في صالح أفريقيا. فخلال حقبة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، شاركت ثلاثة بلدان أفريقية فقط في المفاوضات. ومنذ عام 1995، أصبح صوت أفريقيا مسموعاً بشكل متزايد، حيث أضحي 43 بلداً أفريقياً أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

83- وذكر عضو آخر في حلقة النقاش أن المنطقة العربية شهدت زيادة في التجارة منذ عام 1995 بسبب الاندماج في النظام التجاري العالمي وانتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية. وقد أفضت زيادة التجارة إلى تحقيق إنجازات اقتصادية، مثل النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. غير أن تحديات إضافية ظهرت تشمل الفجوة في العمالة بين الجنسين وزيادة عدم المساواة.

84- وأبرزت عضوة أخرى في حلقة النقاش أنه على الرغم من عدم تجانس تركيبة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المعتمدة على الموارد، فقد خضعت المنطقة لسلسلة من الإصلاحات منذ عام 1995. وأسفرت تلك الإصلاحات عن نتائج ملموسة في بلدان مثل أرمينيا وجمهورية مولدوفا وغيرهما. وقالت إن لجنتها الإقليمية تعمل في تلك البلدان على التصدي لتحديات مثل استخراج الموارد، وتيسير التجارة للبلدان غير الساحلية، والرقمنة.

85- وأوجز العضو الأخير في حلقة النقاش انخراط بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في إصلاحات منذ عام 1995 للاستفادة الكاملة من الدورات الكبرى للسلع الأساسية. غير أن كثيراً من فوائد الإصلاح تلاشى وعادت التحديات، مثل الفقر. ولا تحتفظ بلدان أمريكا اللاتينية في الوقت الراهن بقدر كبير من القيمة المضافة، وتشارك أساساً في أنشطة الروابط الأمامية، وتعمل بصفتها جهات تقدم خدمات لشركات موجودة في الخارج.

86- وخلال المناقشات، طلب مندوب تقديم المزيد من الدعم إلى البلدان الضعيفة فيما يتعلق بالظواهر المناخية القسوى وإدارة الديون. وأثار مندوب آخر العقبات التي تواجهها منظمة التجارة العالمية في تناول التنمية، مما أدى إلى لجوء العديد من البلدان الأفريقية إلى اتفاقات تجارية إقليمية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

87- وفي الختام، اعتبر أعضاء حلقة النقاش الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، والاقتصاد الرقمي، والتكامل القاري، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الدائري، والاعتبارات الجنسانية، والاستثمار، والابتكار مجالات ذات أولوية.

حاء - الجلسة العامة الختامية

88- رحب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بالنتائج المحرزة، أي الاستنتاجات المتفق عليها، وشكر الأعضاء على المرونة التي تحلوا بها خلال العملية حتى التوصل إلى توافق في الآراء سمح بتناول التحديات التي ترغب الدول الأعضاء في التغلب عليها، وقال إنه يود أن يتحلى الأعضاء بنفس الروح في المستقبل. وفيما يتعلق بالبند 9 من جدول الأعمال، أوضح أن يذكر البند الموضوعي، وبالمثل، يكر تقييم

أثر النتائج، في الفقرة 4 من الاستنتاجات المتفق عليها، التي تنص على ما يلي: "يلاحظ الرغبة في التوصل إلى استنتاجات متفق عليها بشأن بند موضوعي من بنود جدول [الأعمال]"، لا يشير إلا إلى مؤشر القدرات الإنتاجية المتفق عليه في الدورة الحالية. ومن ثم، أفاد بأن المجموعة ترى أن الصياغة لا ترسي سابقة لاشتراط تقييم نتائج أخرى في المستقبل. واتفقت مجموعة إقليمية أخرى وعدة مندوبين على أن الصياغة الواردة في الاستنتاجات المتفق عليها لا تشكل سابقة من هذا القبيل.

89- ورأى ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن دورة المجلس الحالية كانت جوهرية. ويدل العديد من العناصر التي أثيرت على رغبة الأعضاء كافة، فضلاً عن الأمانة، في تحسين عمل آلية الأونكتاد الحكومية الدولية وزيادة تأثيرها، وعلى استعدادها لذلك. وقد ناقش الأعضاء مواضيع مثل الاقتصاد الأزرق، والبند المتعلق بالتجارة الذي أعيد إدراجه في جدول الأعمال، ومؤشر القدرات الإنتاجية، مما يدل على قيمة المجلس عندما يتناول المسائل الجوهرية. والتقرير السنوي المقدم محاولة جيدة لتحسين الشفافية والمساءلة والإدارة القائمة على النتائج من جانب الأمانة. وأشار إلى الحلول التوفيقية الهامة التي تم التوصل إليها، ولا سيما بشأن مجموعتي الاستنتاجات المتفق عليها، ونوه بالمرونة والقيادة اللتين تحلى بهما المنسقون الإقليميون المشاركون مباشرة في العملية. وأعرب عن سروره لأن الأعضاء تمكنوا من التغلب على التحديات والتوصل إلى نتائج. وأثنى على عمل الأمانة التي كانت بمثابة ميسر حقيقي للمناقشات. وفيما يتعلق بالنتائج، أبرز أن الأمر كان بمثابة عملية بناء الثقة بقدر ما كان بمثابة تمهيد للطريق إلى الأمام. ومن أجل بناء الثقة والحفاظ عليها من الأهمية بمكان احترام وتقهم مواقف كل جهة، فضلاً عن احترام وتقهم الاتفاقات المؤقتة التي يتم التوصل إليها. وينبغي لجميع الأعضاء بذل مزيد من الجهد كي تكون آلية الأونكتاد الحكومية الدولية مؤثرة وذات مصداقية. ولا يزال العمل في بدايته. وتحدد النتائج المتفق عليها أهدافاً طموحة للمستقبل، وإن كان ينبغي التأكيد على أن النتائج لا تشكل سابقة لنتائج يمكن أن يتوصل إليها المجلس في المستقبل. وقال إن المهمة المقبلة هي تحديد كيفية وضع عملية تنشيط الآلية الحكومية الدولية موضع التنفيذ وتكريس ذلك في نتائج المؤتمر الوزاري المقبل. وأعرب عن التزام مجموعته القوي بهذه العملية الطموحة لضمان تحسين الأونكتاد وزيادة تأثيره ليكون ملائماً لمواجهة التحديات في المرحلة النهائية نحو خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

90- وأعربت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به الأمانة العامة للأونكتاد ويضطلع به فريقها للمساعدة في تحسين وظائف الأونكتاد المتعلقة بصنع القرارات ووضع البرامج والسياسات. وقالت إن الدورة شملت مناقشة مسائل من قبيل تغير المناخ، والتكنولوجيات الخضراء، والقدرات الإنتاجية، وبناء القدرات في أفريقيا، واقتصاد المحيطات، وتقديم معلومات محدثة عن تنفيذ نتائج دورة الأونكتاد الخامسة عشرة والعملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة. وستواصل مجموعتها الإقليمية المشاركة الكاملة. وقد اتفق الأعضاء على إجراء عملية تفاوض لإيجاد أرضية مشتركة للاستنتاجات المتفق عليها، تكون بمثابة عملية لبناء الثقة في المقام الأول. وأعربت عن أملها أن يواصل الشركاء في المفاوضات التركيز، في المستقبل، على كيفية الحد من الفقر وضمان إمكانية أن تؤدي التجارة إلى نتائج إنمائية مستدامة لجميع الناس في البلدان النامية.

91- وشكر مندوب رئيس المجلس على تيسير العمل والمساعدة في بناء الثقة بين المجموعات الإقليمية. وقال إن الاستنتاجات المتفق عليها قد تحققت وفقاً لآلية الأونكتاد لبناء توافق الآراء. وعلى الرغم من بعض حالات سوء الفهم بشأن بعض المسائل المثيرة للجدل، تمكن الأعضاء من تجاوزها، مما يعزز أهمية الاستماع إلى شواغل الجميع وفهمها. ويكتسي الفهم الجيد والشفافية أهمية قصوى للتقدم. وأعرب عن اتفاقه مع الحاجة إلى الاحترام المتبادل. وقال إن وفده يرغب في تنشيط عمل الأونكتاد، ومن ثم يلزم

التغلب على جميع العقبات من أجل بناء الثقة. وأخيراً، أكد للوفود أن الجميع عمل بحسن نية من أجل تحقيق نتائج. وهذا هو هدف الجميع.

92- وأشار مندوب آخر إلى لحظات إيجابية. وذكر بالمبدأ التأسيسي للأونكتاد من أجل دعم إدماج البلدان النامية على قدم المساواة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ورحب بالمناقشة الموضوعية بشأن المسألة الرئيسية المتعلقة بالتجارة، التي يود أن يراها مندرجة بانتظام في جدول الأعمال، مع تقديم توصيات سياساتية واستنتاجات منسقة. وذكر أيضاً إدراج مؤشر القدرات الإنتاجية في جدول الأعمال وتطويره من أجل البلدان النامية بما يتماشى مع سياسات تنوع الصادرات وتمكينها من الصمود. ورأى أن تلك العناصر جميعاً خطوات في الاتجاه الصحيح من شأنها أن تيسر تعزيز السيادة الاقتصادية للبلدان النامية. وأشار أيضاً إلى الاستنتاجات المتفق عليها بشأن إنشاء آلية حكومية دولية، مما يدل على تجدد الاهتمام بالعمل الحكومي الدولي في الأونكتاد. وينبغي اعتبار المشاورات المقرر إجراؤها في الربع الثالث من عام 2023 بشأن هذه المسألة عنصراً هيكلياً في التحضير لدورة المؤتمر السادسة عشرة. ورحب أيضاً بالمجموعة الجديدة من الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة وبمنسق المجموعة. وأعرب عن ثقته في أن المجموعة ستسهم إسهاماً إيجابياً وموضوعياً، لا سيما في الأعمال التحضيرية للمؤتمر المقبل الذي يُعقد كل أربع سنوات.

93- وسلطت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى الضوء على الالتزام بتنمية أفريقيا، معترفة بالدور الحاسم الذي يؤديه الأونكتاد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربت عن تأييدها للاستنتاجات المتفق عليها في الدورة، وكررت دعوة الأونكتاد، إلى جانب الشركاء الإنمائيين، إلى مواصلة دعم البلدان النامية بالاستفادة من الأنشطة التنفيذية الجارية، مثل القدرات الإنتاجية الوطنية وبرنامج تنمية القدرات الإنتاجية، فضلاً عن مواصلة التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

94- ورحب مندوب ببنود جدول الأعمال التي نوقشت في الدورة، فأعرب عن تأييده مواصلة الأونكتاد الإبقاء على هذه المواضيع في جداول الأعمال المقبلة. وقال إنه يتوقع أيضاً أن يؤدي المجلس دوره التنفيذي على النحو الذي نوقش وتقرر في المؤتمر الأخير. وأشار إلى الطريق نحو دورة المؤتمر السادسة عشرة، والتمس التعاون الرسمي البناء، على غرار ما حدث في الدورة الحالية، من أجل مسار المفاوضات المقبل.

95- ورحبت مندوبة أخرى بمجموعتي الاستنتاجات المتفق عليها، قائلة إن النتائج تدل على حسن نية جميع الأعضاء ومرورتهم. ورأت أن مجموعتي الاستنتاجات المتفق عليها يمكن أن تعزز آلية الأونكتاد الحكومية الدولية، وأعربت عن تطلعها إلى التعاون في المستقبل.

96- قال نائب الأمانة العامة للأونكتاد، في ملاحظاته الختامية، إن المناقشات كانت موضوعية وجرت في الوقت المناسب. وأعرب عن تفاؤل الأمانة بنوعية ودرجة المشاركة في المناقشات، وذكر أنها تهدف إلى أن تعقد في عام 2024 جزءاً رفيع المستوى يكون أقوى من سابقه. وستكفل الأمانة أيضاً إتاحة ورقة معلومات أساسية في الوقت المناسب للبند المتعلق بالتجارة الذي أعيد إدراجه في جدول الأعمال، من أجل تعزيز التبادل في الدورات المقبلة. وقال إن دورة المجلس خطوة هامة في تنشيط الآلية الحكومية الدولية. وأوضح أن الأمانة تنوّه بالجهود التي يبذلها الرئيس والدول الأعضاء لمناقشة المسائل بصراحة وإيجاد أرضية مشتركة. وتعكس مجموعتنا الاستنتاجات المتفق عليها اللتان اعتمدتا، خارج نطاق المواضيع التقليدية، الالتزام بتنشيط المؤسسة والرغبة في ذلك. ووفاءً بوعود الأمانة العامة للأونكتاد، ستبذل الأمانة قصارى جهدها لدعم جهود الأعضاء وتنفيذ ولاياتهم. وتدل الاستنتاجات المتفق عليها بشأن مؤشر القدرات الإنتاجية على توافق حكومي دولي في الآراء بشأن واحد من أكثر منتجات الأونكتاد ابتكاراً في السنوات

الأخيرة، وهو مجال يستند إلى جميع ركائز العمل الثلاث. وأتاح تبادل الآراء بشأن المؤشر أيضاً إدخال مزيد من التحسينات، مثل إدماج البعد الجنساني.

97- وعلاوة على ذلك، أُنشئ إجراءان مبتكران جديان، ألا وهما فتح قائمة المتكلمين في المناقشات مسبقاً والنظر في جميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة في جلسة عامة واحدة. ويمكن استخلاص دروس، وتطلع الأمانة إلى تحسين أساليب العمل للدورة التنفيذية المقبلة وزيادة صقلها. ووضع المجلس أيضاً الأساس للمضي قدماً، بحيث يمكن أن تكون دورة المؤتمر السادسة عشرة من أهم الدورات منذ سنوات، وتعزز مكانة الأونكتاد في آلية الأمم المتحدة الإنمائية، بوصفه مؤتمراً رئيسياً في الأمم المتحدة معنياً بالتنمية، مما سيمكن الأونكتاد أيضاً من تقديم مساهمات هامة في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن التنمية والعمليات ذات الصلة في نيويورك.

98- وشكر رئيس المجلس جميع الأعضاء على التزامهم وثقتهم به في توجيه أعمال المجلس. وقال إنه لم يتسن إحراز تقدم إلا عندما تقاربت آراء جميع الأعضاء. واعتبر هذه الدورة، في الوقت نفسه، مجرد بداية لما سُمي عملية بناء الثقة. وقال إنه سيسعى في الأسابيع والأشهر المقبلة إلى أداء كل دور ممكن لزيادة بناء الثقة والمضي في العمل المقبل، بما في ذلك تنشيط الآلية الحكومية الدولية. وعلاوة على ذلك، قال إنه يعتزم التركيز على إيجاد حيز لتحسين أساليب العمل. ومن ثم سيتواصل مع الأعضاء في الأشهر المقبلة.

ثالثاً - المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة

ألف - افتتاح الدورة

99- افتتح الدورة السبعين لمجلس التجارة والتنمية، في 19 حزيران/يونيه 2023، السيد باهتيجورس حسن (لاتفيا)، الرئيس المنتهية ولايته للمجلس في دورته التاسعة والستين.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 (أ) من جدول الأعمال)

100- انتخب مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الافتتاحية) 1225 المعقودة في 19 حزيران/يونيه 2023، السيد خليل الرحمان هاشمي (باكستان) رئيساً للمجلس في دورته السبعين.

101- وانتخب المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) 1225 أيضاً، المعقودة في 19 حزيران/يونيه 2023، أعضاء مكتب المجلس لدورته السبعين. وتبعاً لذلك، فيما يلي أعضاء المكتب المنتخبون:

الرئيس: السيد خليل الرحمان هاشمي (باكستان)

نواب الرئيس: السيد روي ماسييرا (البرتغال)

السيد بهتيجورس حسن (لاتفيا)

السيد خوسيه ر. سانشير-فونغ (الجمهورية الدومينيكية)

السيد هيكتور كونستانت (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

السيد فبريان أ. روديارد (إندونيسيا)

السيد كليوبا مايلو (كينيا)

السيدة آنا فيتني (فنلندا)

السيد أندريه روسو (رومانيا)

السيد جاكى ندومباسي مبيو (أنغولا)

السيدة كارين غوبل (ألمانيا)

السيد بول بيكرز (مملكة هولندا) **المقرر:**

102- ووفقاً للممارسة المرعية، وافق المجلس على إشراك منسقي المجموعات الإقليمية للأونكتاد مشاركة كاملة في أعمال مكتب المجلس.

103- وأعرب مندوب عن ثقته في أن أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً سيساهمون إسهاماً إيجابياً في أعماله. غير أنه ذكّر بأن وفده انضم قبل عام إلى توافق الآراء لتأييد انتخاب رئيس المجلس المنتهية ولايته. وكان ذلك قراراً صعباً لكنه اتُخذ لصالح الانسجام في عمل المجلس. وقال إن وفده يواجه حالياً تحدياً مماثلاً، ألا وهو الموافقة على ممثلين من المجموعة دال لعضوية مكتب المجلس. ولقد قرر وفده ألا يعترض على انتخاب أعضاء المكتب في الجلسة الافتتاحية، مسترشداً بنفس الاعتبارات التي راعاها في عام 2022، ألا وهي الاحترام التام للأونكتاد وضمان عدم السماح بتسييس عمل المجلس على نحو يؤدي إلى نتائج عكسية. ومن ثم أعرب عن أمله أن يسعى ممثلاً المجموعة دال إلى التوصل إلى توافق في الآراء في عمل المكتب وألا يحرضاً على إثارة الشقاق والمعارضة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى الاختلاف والتنوع اللذين تتسم بهما المجموعة دال، فإنه يرى أنها لم تعد ذات صلة بالعمل الإجرائي والموضوعي. وعلى الرغم من أنه لا يستطيع اقتراح حل في هذا الصدد، فإنه يريد أن يوجه انتباه أعضاء المجلس والأمانة إلى هذه المسألة.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند 1(ب) من جدول الأعمال)

104- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الافتتاحية) 1225 أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/70/1 والمعدلة لتجسيد الاتفاق على موضوع الجزء الرفيع المستوى (انظر المرفق الأول).

دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند 1(ج) من جدول الأعمال)

105- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1234 المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2023، تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين المشاركين في دورة المجلس السبعين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/70/L.2.

هاء - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

106- ذكّر رئيس المجلس، في جلسته العامة 1233 المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2023، بأن موضوع الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والأسئلة التوجيهية للدورة و جدول أعمالها المؤقت قد أُقرت من خلال إجراء للموافقة الصامتة اختتم في 16 حزيران/يونيه 2023، وستُدرج هذه العناصر في مرفق لتقرير الدورة الحالية (المرفق الثاني).

107- وأعربت مجموعة إقليمية عن تأييدها للموضوع المتفق عليه للدورة المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، ولإجراء مزيد من المناقشات بشأن الاستفادة من الرقمنة من أجل التنمية المستدامة.

واو- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الرابعة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية (البند 13 من جدول الأعمال)

108- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1234 المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2023، جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية الرابعة والسبعين، بصيغته الواردة في ورقة غير رسمية (المرفق الثالث).

زاي- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها (البند 14 من جدول الأعمال)

تقرير رئاسة الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2022-2023 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

109- انتخب المجلس، في جلسته العامة 1233 المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2023، أعضاء الهيئة الاستشارية لمدة سنة واحدة، للفترة 2023-2024، على النحو التالي: السيد خوسيه ر. سانشير - فونغ (الجمهورية الدومينيكية)، والسيد محمود كاه (غامبيا)، والسيد علي بحرني (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد كليوبا مايلو (كينيا)، والسيد ألفريدو سويسكم (بنما).

110- ووافق المجلس أيضاً على أن يرأس رئيسه الهيئة الاستشارية للفترة نفسها، وفقاً للممارسة المتبعة في الماضي.

111- وانتخب المجلس كذلك، في جلسته العامة (الختامية) 1234 المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2023، لعضوية الهيئة الاستشارية للفترة 2023-2024، السيدة فوزية بومعيرة مباركي (الجزائر) والسيدة تيوتا أغاى ديمجاها (مقدونيا الشمالية).

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس

112- وافق المجلس، في جلسته العامة (الختامية) 1234 المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2023، على طلب جديد مقدم من المنظمة الدولية للخيزران والروطان، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/70/R.2، لمنحها مركزاً في الأونكتاد. وستضاف المنظمة إلى قائمة الهيئات الحكومية الدولية⁽¹⁾.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس

113- وافق المجلس أيضاً في جلسته العامة 1234 المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2023 على طلب من الرابطة النسائية الدولية للنقل البحري والتجارة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/70/R.1، لمنحها مركز المراقب لدى الأونكتاد في إطار الفئة الخاصة، وعلى طلب من الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/70/R.3، لمنحها مركز المراقب لدى الأونكتاد في إطار الفئة العامة⁽²⁾.

(1) ستصدر بوصفها الوثيقة TD/B/IGO/LIST/12.

(2) ستصدر القائمة المحدثة بوصفها الوثيقة TD/B/NGO/LIST/28.

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

114- وافق المجلس أيضاً في جلسته العامة الختامية 1234 المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2023 على الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام 2023 والنصف الأول من عام 2024، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية مؤرخة 20 حزيران/يونيه 2023⁽³⁾.

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)

115- لاحظ المجلس في جلسته العامة (الختامية) 1234 أنه لا يوجد أي إجراء يلزم اتخاذه فيما يتعلق بقائمة الأعضاء⁽⁴⁾.

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

116- أبلغ المجلس، في جلسته العامة (الختامية) 1234 المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2023، بأن الإجراءات المتخذة في دورته السبعين لا تترتب عليها آثار مالية إضافية.

حاء - مسائل أخرى

(البند 15 من جدول الأعمال)

117- نكّر المجلس، في جلسته العامة (الختامية) 1234، بموافقته على موضوع الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية وعلى الأسئلة التوجيهية للدورة، بعد إجراء الموافقة الصامتة الذي اختتم في 26 نيسان/أبريل 2023، وقرر إدراج الموضوع والأسئلة في مرفق لتقرير الدورة الحالية (المرفق الرابع).

طاء - اعتماد التقرير

(البند 16 من جدول الأعمال)

118- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1234 المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2023، تقريره الذي يتضمن موجز الرئيس بشأن جميع البنود الموضوعية، والاستنتاجات المنقح عليها المعتمدة، والإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس، بما في ذلك بشأن المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة، ويعكس التقرير أيضاً مداولات الجلسة العامة الختامية. وأذن المجلس كذلك للمقرر، تحت سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، مع مراعاة مداولات الجلسة العامة الختامية.

(3) سيصدر الجدول الزمني الرسمي للاجتماعات بوصفه الوثيقة TD/B/INF.257.

(4) ترد قائمة الأعضاء الحالية في الوثيقة TD/B/INF.255.

جدول أعمال الدورة السبعين لمجلس التجارة والتنمية

- 1- المسائل الإجرائية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض.
- 2- الجزء الرفيع المستوى: فرص وتحديات خفض انبعاثات الكربون في الاقتصاد الأزرق.
- 3- مناقشة عامة.
- 4- التقرير السنوي للأمانة العامة.
- 5- تقرير التكنولوجيا والابتكار 2023: فتح نوافذ خضراء - الفرص التكنولوجية لعالم خفيض الكربون.
- 6- الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا.
- 7- مؤشر القدرات الإنتاجية لوضع السياسات على أساس الأدلة.
- 8- تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي.
- 9- تنفيذ نتائج الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- 10- العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- 11- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
- 12- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.
- 13- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الرابعة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.
- 14- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:
 - (أ) تقرير رئاسة الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2022-2023 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية
 - (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس
 - (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس
 - (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
 - (هـ) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)
 - (و) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.
- 15- مسائل أخرى.
- 16- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

موضوع الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والأسئلة التوجيهية للدورة وجدول أعمالها

الموضوع

بناء الاستعداد الرقمي: من التقييم إلى التنفيذ

الأسئلة التوجيهية

- 1- ما هي التحديات الرئيسية التي تعترض البلدان النامية في سبيل الانخراط في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما؟
- 2- ما هي الممارسات والأدوات الجيدة التي تتيح التنفيذ الفعال للتدابير السياساتية على المستوى الوطني للتغلب على التحديات الرئيسية؟ وما هو دور الحكومات الوطنية والوكالات ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وغيرها في هذه العملية؟
- 3- كيف يمكن أن يساعد التعاون الدولي في جني قدر أكبر من الفوائد من التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية؟
- 4- كيف يمكن للشراكات الدولية والتنسيق من أجل التعاون الرقمي أن يساعدا في تسريع وتيرة التقدم في بناء الاستعداد للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؟

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.
- 3- بناء الاستعداد الرقمي: من التقييم إلى التنفيذ.
- 4- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
- 5- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
- 6- اعتماد تقرير الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الرابعة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

- 1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.
- 2- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.
- 3- الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع.
- 4- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل الإمداد العالمية الكثيفة التكنولوجياً.
- 5- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً.
- 6- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.
- 7- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخططة البرنامجية والأداء البرنامجي.
- 8- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.
- 9- مسائل أخرى.
- 10- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الرابعة والسبعين.

المرفق الرابع

موضوع الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية والأسئلة التوجيهية للدورة وجدول أعمالها

الموضوع

توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً

الأسئلة التوجيهية

- 1- ما هي السياسات والمبادرات والصكوك (المحلية والإقليمية والدولية) التي يمكن النظر فيها لتعزيز وتيسير التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع والتحول المناخي في البلدان النامية؟
- 2- ما هي أفضل الممارسات التي يمكن تحديدها لدعم نماذج الأعمال المستدامة والتحديات المرتبطة بها؟
- 3- كيف يمكن أن يدعم التعاون الدولي التحول الهيكلي ويساعد البلدان في تحديد وتسخير التمويل الذي يساهم في تحقيق أهداف خطة عام 2030 واتفاق باريس؟

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.
- 3- توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً.
- 4- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.
- 5- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته السابعة.

المرفق الخامس

الحضور*

1-	حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:
	الإتحاد الروسي
	إثيوبيا
	الأرجنتين
	الأردن
	إسبانيا
	إستونيا
	إكوادور
	ألمانيا
	أنغولا
	أوغندا
	إيران (جمهورية - الإسلامية)
	أيرلندا
	إيطاليا
	باكستان
	البرازيل
	بربادوس
	البرتغال
	بلجيكا
	بلغاريا
	بنما
	بولندا
	بوركينا فاسو
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
	بيروت
	بيلاروس
	تايلند
	تركيا
	ترينيداد وتوباغو
	تشيكيا
	توغو
	تونس
	جامايكا
	جمهورية تنزانيا المتحدة
	الجمهورية العربية السورية
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
	جمهورية كوريا
	جمهورية مولدوفا
	جنوب أفريقيا
	جيبوتي
	الدانمرك
	دولة فلسطين
	رواندا
	رومانيا
	زامبيا
	زيمبابوي
	سريلانكا
	سلوفينيا
	السودان
	سويسرا
	شيلي
	صربيا
	العراق
	غابون
	غامبيا
	غانا
	غيانا
	فرنسا

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/70/INF.1.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	الفلبين
فييت نام	فنلندا
قيرغيزستان	قبرص
كرواتيا	كازاخستان
كندا	كمبوديا
كوت ديفوار	كوبا
كولومبيا	كوستاريكا
الكويت	الكونغو
لاتفيا	كينيا
لكسمبرغ	لبنان
ليسوتو	ليتوانيا
مدغشقر	ماليزيا
المغرب	مصر
المكسيك	مقدونيا الشمالية
موريشيوس	ملاوي
ناميبيا	موزامبيق
نيبال	النمسا
نيكاراغوا	نيجيريا
هندوراس	الهند
هولندا (مملكة -)	هنغاريا
اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية
اليونان	اليمن

2- وحضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر، غير الأعضاء في المجلس:

جزر البهاما
بروني دار السلام
كابو فيردي
الكرسي الرسولي
ملديف
ساموا

3- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الاتحاد الأوروبي
منظمة دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادئ
منظمة التعاون الإسلامي

4- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- 5- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في الدورة:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
المنظمة البحرية الدولية
مجموعة البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية
- 6- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفئة العامة
ائتلاف المجتمع المدني
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
منظمة القرية السويسرية
-